بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معه الذي لها
وهو غير صحيح كما قرر به في شرح الزوائد والعلامة التفتازاني
والتلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعمال فيه
فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ فلا يكون
حنفا حتى يرد الايراد المذكور الباب الاول الذي عهد جزء
من الرسالة لفظا او معنى كما في بيان احوال العام وسيق
له وجعل المعاني ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع
باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شئ يحيط بها كالظرف
الظرف بنظر فيه كجعل الالفاظ مرفوعا حيث قالوا الدلالة في اليب
المعاني باعتبار انها توخذ منها وتريد بها وتنقص بعضا
نزاع وقيل يصح هذا بلا تقدير فانهم يجعلون المعاني محالا
للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين
الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشئ الواحد
لا يكون مستقرا في محلة ومجاوزا عنه في حالة واحدة او في محل
او كانها فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه
المعاني من حيث ارادة لان هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه
شئ يحيط بها ويجوز ان يراد اللام بدل في لوجود معناه هنا و
هو الاختصاص على ما قاله السيد السند او التعليل على ما قيل
قيل ان في هذا ايضا التعليل كما في قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه
فتدبر

قيقة بتعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة الى ما
ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات ان المعنى
بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة ونحو ذلك صحيح
اكثر تعريفات المحمول على اعتبار كما سيتبين وشرحه لكونه موقوفا عليه
المحمول فانه متوقف ولكان البحث عن احوال العام موقوفا
على معرفته ومعرفة اقسامه وموقوفة على معرفة اقسام الكلمة
الموقوفة على معرفتها الذي بعضه فعل وبعضه حرف فالمراد
ان يقسم الكلمة اولا بما هو اول اقسامها ويبين كون
كل منها عاما كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العام ويقسم ثانيا
فقال اعلم خطاب عام الا ترى قبل الشروع في المقصود في الصحاح و
القاموس ان جعلت اولا صفة لبر تعرفه تقول القبيلة عامة الاول
واذ لم يجعل صفة تعرفه تقول القبيلة عامة اولا او معناه في الاول
اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام ان الكلمة لا بها
الجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد
للماهية على ما هو راي البعض والتدوين شيء تفرد هذا في الضمير
استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم للتوزيع الحاصة للافراد
على ما حقق الفاضل العصام في اوائل شرح الكافية وتابعه الكوهرة
الشخصية الكلية اللازم لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينهما وبين
الجزء للمن حيث هو هو ولا من حيث وجوده في الفرد وانما التنافي

ان اللام ان اريد بها الجنس من حيث هو هو فلا اشتمال الا فرد ولا تعدد
فلا معنى لتعدد الاقسام وان اريد به الجنس من حيث وجوده في الفرد
فلا معنى لتعدد الاقسام ايضا لان الاقسام الا فرد لا تتقيد
الا بعض من حيث وجوده في ضمن الكل وان كان
المراد بعض الجنس من حيث وجوده في ضمن الكل
فلا معنى لتعدد الاقسام ايضا لان الاقسام الا فرد لا تتقيد
الا بعض من حيث وجوده في ضمن الكل وان كان
المراد بعض الجنس من حيث وجوده في ضمن الكل
فلا معنى لتعدد الاقسام ايضا لان الاقسام الا فرد لا تتقيد

Copyright © King Saud University